S/PV.8941

الأمـم المتحـدة

مؤقت



# مجلس الأمن

السنة السادسة والسبعون

الجلسة ٨٩٤١

الأربعاء، ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢١، الساعة ٠٠/٠٩

نيويورك

| | | |
|---|---|---|
| *الرئيس* | السيد أباري | (النيجر) |
| *الأعضاء:* | الاتحاد الروسي | السيدة إيفستيغنيفا |
| | إستونيا | السيد ليباند |
| | أيرلندا | السيدة بيرن ناسون |
| | تونس | السيد الأدب |
| | سانت فنسنت وجزر غرينادين | السيدة مارك |
| | الصين | السيد جانغ جون |
| | فرنسا | السيدة غاسري |
| | فييت نام | السيد فام |
| | كينيا | السيد عباس |
| | المكسيك | السيد أوتشوا مارتينس |
| | المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية | السيدة باربارا وودوارد |
| | النرويج | السيدة سييد |
| | الهند | السيد تبرومورتي |
| | الولايات المتحدة الأمريكية | السيد دي لورانتس |

## جدول الأعمال

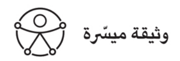
الأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين من جراء الأعمال الإرهابية



21-41314 (A)





*افتُتحت الجلسة الساعة ٩/٠٥.*

**إقرار جدول الأعمال**

*أُقر جدول الأعمال.*

**الأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين من جراء الأعمال الإرهابية**

**الرئيس** (*تكلم بالفرنسية*): يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2021/1080، التي تتضمن نص مشروع قرار قدمته الولايات المتحدة الأمريكية.

والمجلس مستعد للشروع في التصويت على مشروع القرار المعروض عليه.

أعطي الكلمة أولا لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات قبل التصويت.

**السيد دي لورنتس** (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالإنكليزية*): يضطلع مجلس الأمن بدور حاسم في المساعدة على إنهاء معاناة الشعب الأفغاني وطمأنة الجهات المنفذة التابعة للأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية التي تعمل بجد للتصدي للأزمة الإنسانية المتفاقمة في أفغانستان. يواجه ما يقدر بنحو ٢٤ مليون من الأفغان الضعفاء ازدياد انعدام الأمن الغذائي، ولا سيما مع بداية فصل الشتاء. وللأسف، فإن هذا ليس وضعا جديدا بالنسبة لشعب أفغانستان، ولكن معاناته أصبحت أكثر حدة هذا العام، وتعتقد دوائر العمل الإنساني أنه سيحتاج إلى مساعدة مستمرة.

وتعرب الولايات المتحدة عن تقديرها للحوار مع الدول الأعضاء، ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية واليونيسيف واللجنة الدولية للصليب الأحمر ومجموعة واسعة من منظمات المعونة الأخرى بشأن أهمية تقديم المساعدة الإنسانية الحيوية إلى شعب أفغانستان منذ ١٥ آب/أغسطس ٢٠٢١ والتحديات المرتبطة بها. وهذا حوار نأمل أن يستمر.

ونتفهم تماما أن بعض الجهات المانحة ومنظمات المعونة والمؤسسات المالية لا تزال تتردد في تقديم المساعدة الإنسانية والاضطلاع بأنشطة أخرى لتلبية الاحتياجات الإنسانية الأساسية في أفغانستان بسبب المخاطر المرتبطة بتحقيق منافع مباشرة أو غير مباشرة للأفراد المدرجين في قائمة الأمم المتحدة الذين يديرون بعض الوزارات الآن.

وهم محقون في استنتاجهم بأن تقديم هذه المساعدة يمكن أن يتعارض مع جزاءات الأمم المتحدة المفروضة على أعضاء من حركة طالبان وأشخاص وكيانات مرتبطين بها. ومن خلال مشروع القرار الذي اقترحناه اليوم (S/2021/1080)، يمكن لمجلس الأمن أن يقرر منح إعفاء من الجزاءات المفروضة يسمح بتقديم المساعدة الإنسانية، وذلك للتمكين من تقديم المزيد من المساعدة المنقذة للحياة وتنفيذ غير ذلك من الأنشطة لتلبية الاحتياجات الإنسانية الأساسية لشعب أفغانستان. وعلى وجه التحديد، ينص مشروع القرار على منح إعفاء من تجميد الأصول الذي فرضه مجلس الأمن على أعضاء حركة طالبان والكيانات المرتبطة بها المدرجة أسماؤهم في القائمة، وذلك لغرض واحد هو تقديم المساعدة الإنسانية وتنفيذ أنشطة إنسانية أخرى تيسر تلبية الاحتياجات الإنسانية الأساسية في أفغانستان، على أن يستعرض المجلس هذه الأنشطة في غضون سنة واحدة. وينبغي أن نوضح أن هذا الاستثناء الإنساني يهدف إلى تيسير تقديم المساعدات إلى شعب أفغانستان، لكنه ليس شيكا على بياض يتيح لأي منظمة تجاهل التزاماتها الدولية.

ونتيجة لحالة عدم اليقين في أفغانستان، يطلب مشروع القرار أيضا إلى منسق الإغاثة في حالات الطوارئ أن يقدم إحاطة دورية إلى مجلس الأمن بشأن إيصال هذه المساعدة، بما في ذلك أي عقبات تطرأ. ويطلب النص على وجه التحديد إلى منسق الإغاثة أن يطلع المجلس بشأن مدفوعات الأموال المتصلة بالمساعدة الإنسانية المقدمة إلى الأطراف المدرجة في قائمة الجزاءات وأي تحويل للأموال من جانبها فضلا عن أي عقبات أخرى تحول دون تقديم هذه المساعدة البالغة الأهمية. وهذا أمر حاسم الأهمية لأن المجلس يُقيِّم باستمرار الحاجة إلى إدخال تعديلا، بما في ذلك عندما يستعرض المجلس القرار المعتمد في كانون الأول/ديسمبر المقبل.

ونأمل أن يؤيد جميع أعضاء المجلس مشروع القرار، ليمدوا يد العون من خلاله إلى شعب أفغانستان. وقد بذلنا قصارى جهدنا لمراعاة مختلف الآراء التي أعرب عنها أعضاء مجلس الأمن أثناء سير المفاوضات. ونحن على ثقة من أن مشروع القرار سيمكن من إيصال المساعدات الإنسانية وغيرها من المساعدات التي تهدف إلى تلبية الاحتياجات الإنسانية الأساسية في أفغانستان، حيث تظل الجزاءات عنصرا حاسما في جهود المجتمع الدولي للتصدي للتحديات المستمرة للأمن والاستقرار. ونطلب من الأعضاء التصويت مؤيدين مشروع القرار.

**الرئيس** (*تكلم بالفرنسية*)**:** سأطرح مشروع القرار للتصويت الآن.

*أُجري تصويت برفع الأيدي.*

المؤيدون

الصين، إستونيا، فرنسا، الهند، أيرلندا، كينيا، المكسيك، النيجر، النرويج، الاتحاد الروسي، سانت فنسنت وجزر غرينادين، تونس، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، الولايات المتحدة الأمريكية، فييت نام

**الرئيس** (*تكلم بالفرنسية*)**:** حصل مشروع القرار على ١٥ صوتا مؤيدا. واعتُمد مشروع القرار بالإجماع بوصفه القرار ٢٦١٥ (٢٠٢١).

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات بعد التصويت.

**السيد دي لوارانتس** (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالإنكليزية*)**:** ترحب الولايات المتحدة باعتماد القرار ٢٦١٥ (٢٠٢١) الذي سيمكن المجتمع الدولي من المضي قدما في مجموعة واسعة من المساعدات الإنسانية الحيوية وغيرها من الأنشطة لتلبية الاحتياجات الإنسانية الأساسية للشعب الأفغاني. ويغطي هذا الإعفاء المساعدات الإنسانية والأنشطة الأخرى التي تمس الحاجة إليها لتيسير تلبية الاحتياجات الإنسانية الأساسية في أفغانستان، مثل تلك التي تعود بالفائدة في المقام الأول على السكان الفقراء أو السكان المعرضين للخطر، أو تخفف من المعاناة الإنسانية، بما في ذلك الأنشطة المتعلقة بالمساعدة على توفير المأوى والأمن الغذائي والتعليم ودعم سبل كسب العيش وتوفير الطاقة والمياه وخدمات الصرف الصحي والرعاية الصحية، بما فيها المساعدة المتصلة بمرض فيروس كورونا والتغذية والنظافة الصحية من بين أمور أخرى. ويتمثل الغرض من الإعفاء الذي ينص عليه القرار لتقديم المساعدة الإنسانية وغيرها من الأنشطة التي تدعم الاحتياجات الإنسانية الأساسية في تغطية الأنشطة المتوخاة في إطار الأمم المتحدة للتعاون خلال المرحلة الانتقالية في أفغانستان.

ويتضمن القرار أيضا متطلبات إبلاغ مهمة فيما يتعلق بمقدمي المساعدات الإنسانية ويطلب إلى منسق الإغاثة في حالات الطوارئ أن يقدم إحاطات دورية إلى مجلس الأمن. ومن الضروري إطلاع مجلس الأمن بانتظام على المستجدات بشأن تنفيذ القرار. وتكتسي هذه المعلومات أهمية حاسمة في التمكين من ممارسة قدر كاف من الرقابة لكفالة وصول المساعدة إلى المستفيدين المستهدفين عن طريق الحد من خطر تحويل مسارها. وستكفل متطلبات الإبلاغ أيضا أن تستند أي تعديلات لهذا الإعفاء في المستقبل إلى الواقع الميداني.

ويدعو مجلس الأمن مقدمي المساعدة الإنسانية ومن يضطلعون بأنشطة لتلبية الاحتياجات الإنسانية الأساسية إلى توظيف عمليات إدارة المخاطر والعناية الواجبة فضلا عن بذل كل الجهود المعقولة لكفالة عدم تحويل مسار المساعدة إلى الأفراد المدرجة أسماؤهم في قائمة الجزاءات أو إساءة استخدامها أو اختلاسها بطريقة أخرى. ويبرز اعتماد القرار كيف يمكن لنظم الجزاءات التي تفرضها الأمم المتحدة أن تكون مرنة وقابلة للتعديل لمعالجة المسائل الملحة، مثل الأزمات الإنسانية، بينما تظل في الوقت نفسه أدوات قابلة للتطبيق للتصدي للأخطار التي تهدد الأمن الدولي.

ونرى أن الدور الذي تضطلع به الأمم المتحدة في تنسيق العمليات الإنسانية في أفغانستان هو دور أهم الآن من أي وقت مضى. وستواصل الولايات المتحدة الاضطلاع بدورها في دعم الشعب الأفغاني، مع كفالة مساءلة حركة طالبان أيضا عن الوفاء بالتزاماتها.

**السيدة بيرن ناسون** (أيرلندا) (*تكلمت بالإنكليزية*): نرحب باعتماد القرار ٢٦١٥ (٢٠٢١) صباح اليوم، وهو ينص على إعفاء لا لبس فيه تمس الحاجة إليه من الجزاءات المفروضة على طالبان بموجب القرار ١٩٨٨ (٢٠١١). ويوفر القرار التوضيحات اللازمة وسيسهل توفير المساعدات الإنسانية المنقذة والمديمة للحياة إلى أفغانستان ويسرع وتيرتها.

لقد ظلت الحاجة الإنسانية الملحة في أفغانستان محور التركيز المشترك لمجلس الأمن لعدة أشهر. وقد حذرتنا الممثلة الخاصة للأمين العام ليونز ووكالات الأمم المتحدة، والأهم من ذلك شعب أفغانستان نفسه، من حجم الأزمة الإنسانية وخطورتها مرارا وتكرارا. وقد أوضحوا أن الملايين يعانون الآن من الجوع الحاد مع حلول فصل الشتاء. وقد تأثرت الأسر المعيشية التي تقودها النساء بشكل خاص ويعاني ملايين الأطفال من سوء التغذية ويواجهون خطر المجاعة.

وفي حين لا تزال حركة طالبان تتحمل المسؤولية الرئيسية عن الظروف التي يواجهها شعب أفغانستان، فقد كان على المجتمع الدولي والمجلس اتخاذ إجراءات لمواجهة واحدة من أسوأ الأزمات الإنسانية التي شهدها العالم. واليوم، ارتقى المجلس إلى مستوى مسؤولياته ووفى أخيرا بالتزامنا بتسهيل الاستجابة الإنسانية العاجلة والضرورية جدا. والخطوة التالية هي كفالة إيصال المساعدة الإنسانية، المطلوبة الآن بمستويات غير مسبوقة، إلى كل شخص محتاج. ونكرر دعوتنا – التي ذكرها القرار بوضوح – بأن جميع الجهات الفاعلة يجب أن تكفل لجميع العاملين في المجال الإنساني، بغض النظر عن نوع الجنس، إمكانية الوصول الكامل والآمن بدون أية عوائق إلى من يحتاجون إلى المساعدة الإنسانية.

وتدرك أيرلندا، في معرض ترحيبها باعتماد هذا النص صباح اليوم، ما الذي لا يزال يجب عمله. ونسلم بأن هذا النص يمكن – بل وينبغي – أن يتضمن صياغة أمتن فيما يتعلق بالاعتراف بمحنة النساء والفتيات في أفغانستان والتصدي لها. ونعلم، من الشهادات المباشرة التي أدلت بها النساء الأفغانيات، أنهن تأثرن بشكل غير متناسب بالأزمات الاقتصادية والإنسانية ويواجهن عقبات أكبر في الحصول على الغذاء وخدمات الرعاية الصحية. وسيظل ما يتحملنه من أعباء وما يتعرضن له من مخاطر للإعراب عن آرائهن محور اهتمام أيرلندا في الوقت الذي يواصل فيه المجلس الاستجابة للحالة في أفغانستان.

وأود أن أؤكد بوضوح، نحن نرى أن استعراض تنفيذ هذا الإعفاء ذي الأغراض الإنسانية بعد سنة لا يعني بأي شكل من الأشكال منح رخصة مدتها سنة لحركة طالبان، كما أنها ليست سنة نمتنع خلالها عن مساءلة هذه الحركة. فقد أظهرت أعمالها حتى الآن تجاهلا صريحا للمعايير والقيم التي نتمسك بها، لا سيما فيما يتعلق بحقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين. ويهدف هذا الإعفاء إلى تقديم الدعم فورا لشعب أفغانستان، الذي تمس حاجته إليه – لا أكثر من ذلك. وسنواصل النظر في خطواتنا المقبلة في ضوء الاحتياجات المستمرة للشعب الأفغاني. وسنظل يقظين فيما يتعلق بأفعال طالبان، لا أقوالها.

**السيد جانغ جون** (الصين) (*تكلم بالصينية*): إن الحالة الراهنة في أفغانستان تمر بمرحلة حرجة، وتواجه تحديات متعددة وشاقة ومعقدة. وأشد المهام إلحاحا هي مساعدة أفغانستان على التخفيف من حدة الأزمة الإنسانية في أقرب وقت ممكن وتحقيق استقرار اقتصادها وإنعاشه.

ولا يزال يساور الصين قلق بالغ، بوصفها جارة صديقة لأفغانستان، بشأن رفاهها، وتعمل بنشاط لمساعدة الشعب الأفغاني. كما نشيد بالعمل الذي تقوم به الأمم المتحدة ومختلف الوكالات الإنسانية ونقدره. وقد أكدت الصين مرارا وتكرارا أنها تدعم الأمم المتحدة في الاضطلاع بدور تنسيقي أكبر، وتدعو جميع الشركاء الدوليين إلى زيادة المعونة لأفغانستان.

وقد علمنا مؤخرا أن بعض وكالات المعونة الإنسانية الدولية ليست متأكدة – بسبب الجزاءات الدولية القائمة – مما إذا كانت ستتمكن من مواصلة تقديم المساعدة الإنسانية إلى أفغانستان في ظل الظروف الجديدة. إننا نجد مبررا لتلك الشواغل، لأن المساعدة الإنسانية ينبغي ألا ترتبط بأي قيود وينبغي ألا تسيس في أي ظرف

من الظروف. ولا تستهدف الجزاءات التي فرضها مجلس الأمن سوى بعض الأفراد والكيانات، وليس عموم الشعب الأفغاني. ولكن ما دامت الإجراءات المناسبة التي يتخذها مجلس الأمن تساعد على تبديد الشكوك وتيسير إيصال المساعدات الإنسانية إلى أفغانستان في الوقت المناسب وبطريقة سلسة وغير مقيدة، فإن الصين ستنظر إليها بشكل إيجابي بالتأكيد.

غير أنه يجدر بنا أن نسلط الضوء على أن مشروع النص الأصلي انحرف عن المسار الصحيح. فهو لم يقتصر على عدم تيسير إيصال المساعدة الإنسانية إلى أفغانستان، بل كذلك وضع عقبات إضافية. ويفترض القرار ٢٦١٥ (٢٠٢١) أن الأنشطة التي تنفذ في غضون فترة زمنية معينة فقط، من بين جميع أنشطة المعونة، هي التي لا تنتهك جزاءات مجلس الأمن. كما إنه ينشئ آلية إبلاغ مرهقة لوكالات المعونة الإنسانية، ويتضمن أحكاما أخرى كثيرة غير ذات صلة قد تقيد التعاون الاقتصادي مع أفغانستان.

ونعتقد أن أي إجراء يتخذه مجلس الأمن ينبغي أن يعزز وييسر بشكل حقيقي تقديم المساعدة الإنسانية إلى أفغانستان، بدلا من وضع قيود وشروط تعسفية. وينص القرار، على وجه الخصوص، على أن المساعدة الإنسانية لأفغانستان لن تكون في انتهاك لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة فقط في حالة تقديمها خلال الحد الزمني الذي حدده مجلس الأمن. وهذا أكثر المواقف إشكالية من وجهة النظر القانونية والسياسية والمنطقية.

والصين مقتنعة بأن المساعدة الإنسانية لأفغانستان ينبغي أن تظل ملتزمة بالمسار والاتجاه الصحيحين. وقد شاركت الصين مشاركة بناءة في المشاورات، تحقيقا لتلك الغاية، بطرح تعديلات محددة. ويسرنا جدا أن النص النهائي يتضمن آراء الجانب الصيني ويوضح بعض المسائل الرئيسية. ويعرب القرار عن تقديره للجهود التي يبذلها المجتمع الدولي لتقديم المساعدة الإنسانية إلى الشعب الأفغاني منذ ١٥ آب/أغسطس. وينص صراحة على أنه يهدف إلى توفير توضيحات لكفالة الاستمرار في تقديم المساعدة في المستقبل وأن المساعدة الإنسانية وغيرها من الأنشطة التي تهدف إلى تلبية الاحتياجات الإنسانية الأساسية في أفغانستان لا تنتهك قرارات المجلس المتعلقة بالجزاءات وعلى أنه مسموح بجميع الأنشطة المالية ذات الصلة وتوفير السلع والخدمات. ونحن على ثقة من أنه ستتم – باتخاذ القرار – إزالة الالتباس الذي يحيط بتقديم المساعدة الإنسانية إلى أفغانستان والعقبات التي تعترض استمرار إيصالها نهائيا.

وإن جاز لي أن استعير تشبيها، فإن القرار لا يعمل إلا على إصلاح صنبور مسدود ولكن إذا كان لخط الأنابيب أن يمتلئ بالمياه يظل ضروريا أن يضطلع المجتمع الدولي بالمسؤولية بشكل جماعي. وقد وصل نداء الأمم المتحدة لتقديم المساعدة الإنسانية إلى أفغانستان للعام المقبل إلى مستوى تاريخي بمقدار ٤,٥ بلايين دولار، ولكن هناك قدر كبير من عدم اليقين بشأن تحقيقه. وندعو المجتمع الدولي، ولا سيما البلدان المانحة الرئيسية، إلى تكثيف المساعدة من خلال تقديم الدعم المالي بنشاط. إن البلدان التي تسببت في المعضلة الراهنة في أفغانستان ملزمة أكثر من غيرها بتولي زمام القيادة وتحمل المسؤوليات الرئيسية.

وعلاوة على ذلك، فإن الأزمة الاقتصادية التي تواجه أفغانستان مشكلة أكثر جوهرية، مقارنة بالأزمة الإنسانية. ففي الوقت الحاضر يعاني الاقتصاد الأفغاني من نقص خطير في السيولة وهو على وشك الانهيار. وقد أصبحت الجزاءات الانفرادية – وخاصة تجميد الأصول الخارجية – في هذه الظروف مشكلة ضائقة لا يمكن تجاهلها. فلا يمكن للبلدان المعنية أن تواصل تجميد أصول أفغانية كبيرة في الخارج بينما تدعي أنها تدعو إلى تقديم المعونة الإنسانية إلى أفغانستان. وندعو مرة أخرى إلى إلغاء تجميد الأصول الأفغانية في الخارج في أقرب وقت ممكن. فينبغي إعادة هذه الأصول إلى مالكيها الحقيقيين ولا يمكن استخدامها كورقة مساومة للتهديد أو الإكراه.

وينبغي أن تستخدم المساعدة الإنسانية حصرا لتلبية الاحتياجات العاجلة، بينما مساعدة أفغانستان على تنشيط اقتصادها وتنميتها هي الحل الأساسي. وينبغي للمجتمع الدولي أن يحافظ على التواصل

وأن يوجه حركة طالبان الأفغانية بنشاط، وأن يساعد هياكل الحكومة الأفغانية المؤقتة على الحفاظ على التشغيل الطبيعي لوكالاتها والحفاظ على الأمن والاستقرار وتعزيز الانتعاش الاقتصادي والاجتماعي وإعادة الإعمار. وينبغي للمجلس – في مواجهة التغيرات الجوهرية في حالة أفغانستان الداخلية – أن يعيد النظر بجدية في نظام الجزاءات القائم ضد طالبان بغية الحيلولة دون أي أثر سلبي على التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفغانستان.

وتقدم الصين الدعم – بوصفها جارة ودودة وصديقة مخلصة لأفغانستان – في حدود قدراتها لإعادة البناء السلمي والتنمية الاقتصادية فيها. ويجري نقل المساعدات التي تقدمها الصين فيما يتعلق بالغذاء وسبل العيش والرعاية الطبية وغيرها من اللوازم الشتوية ولقاحات مرض فيروس كورونا إلى أفغانستان. وعلاوة على ذلك، ساعدت الصين الشعب الأفغاني بشكل فعال بتوسيع التجارة الثنائية. فقد تم على مدى الشهرين الماضيين تسويق آلاف الأطنان من حبوب الصنوبر الأفغاني إلى الصين من خلال ممر جوي لحبوب الصنوبر، دارا أكثر من ١٦ مليون دولار للشعب الأفغاني. وستواصل الصين مستقبلا تعزيز تصدير المنتجات الزراعية الأفغانية، مثل الزعفران، إلى الصين والاضطلاع بدور أكبر في المساعدة على إعادة الإعمار الاقتصادي في أفغانستان من خلال اتخاذ إجراءات ملموسة.

وفيما يتعلق بالنهوض بالسلام والتنمية في أفغانستان وتقديم المساعدة للشعب الأفغاني، فإن ما نحتاج إليه هو القيادة والتوجيه فعلا لا قولا.

**السيد تيرومورتي** (الهند) (*تكلم بالإنكليزية*): أيدت الهند اتخاذ القرار ٢٦١٥ (٢٠٢١) بمنح تقديم المساعدة الإنسانية إلى أفغانستان إعفاء من الجزاءات المفروضة وأود أن أقدم تعليلا لتصويتنا.

إن الحالة الإنسانية في أفغانستان مزرية. فقد رأينا تقارير تشير إلى أن أكثر من نصف السكان يواجهون أزمات أو انعدام حاد في الأمن الغذائي بمستوى يصل إلى حالة طوارئ. فالمساعدة الإنسانية مطلوبة على وجه الاستعجال لتلبية الاحتياجات الغذائية الأساسية للشعب، ومعظم البلد يقع تحت عتبة الفقر. لقد حل علينا الشتاء بالفعل. ومن المهم أن يتم توسيع نطاق المساعدة سريعا وأن تتاح للأمم المتحدة والوكالات الأخرى إمكانية وصول من دون عوائق.

وفي هذا السياق، أيدت الهند دعوة المجتمع الدولي إلى أن يكون وصول المساعدة الإنسانية إلى أفغانستان مباشرا ومن دون أي عائق. وينبغي أن تستند المساعدة الإنسانية إلى مبادئ والحياد والنزاهة والاستقلال. وينبغي أن تكون المعونة في متناول الجميع، ويجب توزيعها بطريقة غير تمييزية، بغض النظر عن العرق أو الدين أو المعتقد السياسي. وينبغي أن تصل المساعدة، على وجه الخصوص، إلى أضعف الفئات أولا، بما في ذلك النساء والأطفال والأقليات. وينبغي للمجلس أيضا أن يشرف على تسليمها وأن يوفر الحماية من تحويل الأموال عن الأغراض المحددة لها. وهذا أمر ضروري لأن أي تحويل أو إساءة استخدام يمكن أن يؤدي إلى نتائج عكسية. وفي ذلك الصدد، نرحب بالحكم الوارد في القرار الذي يدعو إلى استعراض تنفيذ المساعدة الإنسانية الاستثنائية بعد سنة واحدة.

وخلال العقدين الماضيين، أسهمت الهند إسهاما كبيرا في تنمية أفغانستان. ومؤخرا، نقلنا جوا نصف مليون جرعة من اللقاحات و ١,٦ طن متري من الأدوية المنقذة للحياة. ونحن أيضا بصدد إرسال المزيد من الأدوية والحبوب الغذائية. والهند مستعدة لإيصال المعونة الإنسانية العاجلة التي تتألف من الحبوب الغذائية والأدوية إلى شعب أفغانستان. وما زلنا ثابتين في التزامنا بتقديم المساعدة الإنسانية لشعب أفغانستان. وندعو المجتمع الدولي وبلدان المنطقة إلى التكاتف والارتقاء فوق المصالح الحزبية. والهند، بوصفها أكبر شريك لأفغانستان في التنمية الإقليمية، مستعدة للتنسيق مع أصحاب المصلحة الآخرين للعمل على تمكين تقديم المساعدة التي تشتد حاجة شعب أفغانستان إليها على وجه السرعة.

وفي حين أن الوضع في أفغانستان في حالة تغير مستمر، فإن توقعات المجتمع الدولي إزاء البلد وردت بوضوح في القرار ٢٥٩٣ (٢٠٢١)، الذي ينص على متطلبات مكافحة الإرهاب، حيث يشير

إلى التزام الطالبان بعدم السماح باستخدام الأراضي الأفغانية للإرهاب، بما في ذلك من الإرهابيين والجماعات الإرهابية، كما هو محدد بموجب القرار ١٢٦٧ (١٩٩٩). كما حدد توقعات المجتمع الدولي فيما يتعلق بتكوين سياسي شامل للجميع وتمثيلي، بمشاركة مختلف الفئات السياسية والإثنية في البلد، وأهمية التمسك بحقوق الإنسان، بما فيها حقوق المرأة والطفل والأقليات. وفي المستقبل، حتى ونحن نلبي الاحتياجات الإنسانية العاجلة لشعب أفغانستان، فإن نهجنا إزاء أفغانستان سيسترشد بالالتزامات المتوقعة من القرار ٢٥٩٣ (٢٠٢١) وصداقتنا الطويلة الأمد مع شعب أفغانستان.

**السيدة غاسري** (فرنسا) (*تكلمت بالفرنسية*): صوتت فرنسا لصالح القرار ٢٦١٥ (٢٠٢١) لأنها تسعى إلى تلبية احتياجات الشعب الأفغاني، وهي احتياجات هائلة. ونحن نقوم بدورنا في الاستجابة الإنسانية لأفغانستان، حيث تعهدنا بتقديم ١٠٠ مليون يورو في مؤتمر جنيف بشأن بأفغانستان. وسنواصل تعبئة جهودنا على الجبهة الإنسانية.

ولكن على مجلس الأمن مسؤولية كفالة إيصال المساعدة الإنسانية إلى جميع المحتاجين وفقا للمبادئ الإنسانية وبدون أي تحويل إلى حركة الطالبان. ويجب علينا أيضا أن نكفل أن تضمن الطالبان أمن المساعدة الإنسانية وأن تفي بالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، بما في ذلك فيما يتعلق بالنساء والفتيات.

والفكرة ليست تقييد المساعدة الإنسانية أو فرض شروط متعلقة بها، بل أن تكون معقولة في ضوء عقود من القتال المسلح وتواطؤ الطالبان مع تنظيم القاعدة. ويتعين على طالبان أن تبدي استعدادها لتلبية توقعات مجلس الأمن بموجب القرار ٢٥٩٣ (٢٠٢١). ولا يمكننا أن ندعهم يستفيدون من معاناة شعب أفغانستان.

ولهذا السبب نعتقد أنه كان من الخطأ إلغاء المهلة الزمنية للإعفاءات لأغراض إنسانية في النص الذي تم التفاوض عليه بشفافية تامة فيما بين أعضاء مجلس الأمن. ونأسف لأن الولايات المتحدة أدخلت تعديلات هامة من هذا القبيل، بشأن موضوع قيد النظر لعدة أسابيع، في اللحظة الأخيرة من دون أي تشاور، ثم قدمتها على أنها تغيير شكلي. والحكم المتعلق باستعراض القرار بعد عام من اعتماده بالغ الأهمية، وينبغي لمجلس الأمن أن يستعرض قراره على أساس الحالة في الميدان.

وأخيرا، أود أن أوضح أن الإعفاء لأسباب إنسانية يستبعد الأنشطة الإنمائية ولا يشمل سوى المساعدة الإنسانية وغيرها من الأنشطة لتلبية الاحتياجات الإنسانية الأساسية. وينبغي ألا تستفيد حركة الطالبان، التي تتحمل مسؤولية تفاقم الحالة الإنسانية وزيادة خطر الانهيار الاقتصادي، من الدعم المالي المباشر.

**السيدة إيفستيغنيفا** (الاتحاد الروسي) (*تكلمت بالروسية*): يؤيد الاتحاد الروسي القرار ٢٦١٥ (٢٠٢١)، بشأن تقديم المساعدة الإنسانية إلى أفغانستان في سياق نظام الجزاءات الذي وضعته لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٩٨٨ (٢٠١١).

ونلاحظ أن الاتفاق على هذا القرار لم يكن عملية سهلة. وأثناء العمل على إعداد النص، استرشدنا بهدف واحد، وهو مساعدة الشعب الأفغاني على تلقي المساعدة الإنسانية الفورية، وهو أمر أساسي لمنع وقوع كارثة في البلد. وكانت فرضيتنا هي أن نص الوثيقة ينبغي أن يكون موجزا، ولكن محتواها ينبغي أن يكون بليغا. والأهم من ذلك، وهذا ما هو موضح في القرار في نهاية المطاف، أن تقديم المساعدة الإنسانية لا يشكل انتهاكا لنظام الجزاءات الصادر في عام ١٩٨٨. ويمكن للجهات الإنسانية والجهات المانحة أن تواصل تقديم المساعدة من دون خوف من القيود، ويمكن أن تتدفق المساعدة الإنسانية عبر جميع القنوات إلى أفغانستان. وبالنسبة لنا، كان ذلك واضحا حتى من قبل. ومع ذلك، فإن أي مجال للشك كان يمكن أن يؤدي إلى الحد من حجم المساعدة وإلى معاناة إضافية لشعب أفغانستان.

ونتوقع أن يتيح القرار المعتمد زيادة حجم المساعدة الإنسانية زيادة كبيرة، بمشاركة وكالات الأمم المتحدة الإنسانية والجهات المانحة والمنظمات الإقليمية، وكذلك على الصعيد الثنائي. ويجب تقديم تلك

المساعدة إلى الأفغان بسرعة وبدون أي نوع من الشروط المسبقة. ويسرنا أن تدرك السلطات الجديدة أهمية هذا العمل، وقد أبدت استعدادها للتعاون من أجل تقديم المساعدة بسرعة أكبر إلى جميع المحتاجين، ولا سيما النساء والأطفال، الذين يجدون أنفسهم حرفيا على حافة الهاوية.

وعلى المدى الطويل، نحن مقتنعون بأن أفغانستان لن تتمكن من التغلب على الأزمة الحالية بدون إلغاء تجميد أصولها. وعلى مدى السنوات العشرين الماضية، كان البلد يعتمد اعتمادا كليا على المساعدة المالية الدولية ولم يتمكن في نهاية المطاف من الوقوف على قدميه. ويحتاج الأطباء والمعلمون وغيرهم من العمال إلى المال. والبنوك أيضا بحاجة إلى المال. وقد أدى نقص السيولة في المصارف إلى شلل الاقتصاد.

وندعو الولايات المتحدة والجهات المانحة الغربية الأخرى إلى إعادة الأموال إلى أفغانستان. وأي تأخير آخر يهدد بمزيد من زعزعة الاستقرار ومزيد من الضحايا وزيادة النشاط الإرهابي في مجال الهجرة وإنتاج المخدرات. ويواصل الاتحاد الروسي دعم شعب أفغانستان، ليس بالأقوال وحدها، بل أيضا بالأفعال. وفي الفترة المشمولة بالتقرير الحالي، أرسلنا طائرتنا الثانية محملة بالمساعدة الإنسانية إلى أفغانستان. ويجري تجهيز طائرة ثالثة. وفي الوقت نفسه، نفهم أنه لا ينبغي أن تستخدم المعونة الإنسانية من جانب الأشخاص المرتبطين بالإرهابيين أو الجماعات الإرهابية نفسها، على النحو المحدد في قائمة جزاءات لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرارات ١٢٦٧ (١٩٩٩) و ١٩٨٩ (٢٠١١) و ٢٢٥٣ (٢٠١٥)، المتعلقة بتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) والقاعدة وما يرتبط بهما من أفراد وجماعات ومؤسسات وكيانات.

**السيد ليباند** (إستونيا) (*تكلم بالإنكليزية*): ترحب إستونيا باعتماد القرار ٢٦١٥ (٢٠٢١) بشأن أفغانستان اليوم. ونعتقد اعتقادا راسخا أن مجلس الأمن ملزم بالاستجابة لاحتياجات شعب أفغانستان، التي تزداد خطورة وإلحاحا، وطلبات دوائر العمل الإنساني النشطة هناك.

وباتخاذ هذا القرار، أكد المجلس على توقعه بأن تحترم الطالبان وتتقيد بقواعد ومعايير القانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي لحقوق الإنسان والحماية الدستورية لحقوق جميع الأشخاص في أفغانستان، ولا سيما النساء والفتيات والأقليات. وقد شدد المجلس على ضرورة تجنب حصول الأفراد أو الكيانات التي حددتها لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٩٨٨ (٢٠١١) على أية منافع، سواء كان ذلك نتيجة لتقديم المعونة بشكل مباشر أو نتيجة تحويلها.

والآليات الواردة هنا أنشئت من أجل ذلك لا غير – لضمان ألا يستفيد من هم خاضعون للجزاءات من أي إعفاءات، بل لتساعد بدلاً من ذلك في وصول المعونة إلى من هم في أمس الحاجة إليها، أي الشعب الأفغاني.

إن فترة عضوية إستونيا المنتخبة وقيامها على الصياغة في المجلس ستنتهي قريباً. غير أن أولويتنا في الأجل الطويل لدعم شعب أفغانستان ستستمر أيضاً بعد انتهاء واجباتنا في المجلس.

***السيدة باربرا وودوارد* (المملكة المتحدة) (*تكلمت بالإنكليزية*):** ترحب المملكة المتحدة باتخاذ قرار اليوم، الذي ينشئ استثناء إنسانياً للتمكين من إيصال المعونة التي تمس الحاجة إليها إلى أفغانستان (القرار ٢٦١٥ (٢٠٢١)).

تواجه أفغانستان أكبر أزمة أمن غذائي في العالم. ويحتاج أكثر من ٢٠ مليون شخص، أي نصف السكان، إلى مساعدة عاجلة. وقد استجابت الجهات المانحة والجمهور بسخاء. وضاعفت المملكة المتحدة المعونة المقدمة لأفغانستان في هذه السنة المالية لتصل إلى ٢٨٦ مليون جنيه استرليني. ونرحب بالجهود العالمية المبذولة لتمويل النداء العاجل للأمم المتحدة، ومؤخراً بقرار أعضاء منظمة التعاون الإسلامي تكثيف جهودهم.

وفي الوقت نفسه، تقع على عاتقنا مسؤولية مشتركة عن إيجاد وسائل إيصال المعونة بكفاءة وفعالية حيثما تشتد الحاجة إليها. وسيساعد هذا القرار على إنقاذ الأرواح بكفالة ألا يشكل نظام الجزاءات

المنشأ بموجب القرار ١٩٨٨ (٢٠١١) أي عقبة أمام تقديم المساعدة الإنسانية وغيرها من الأنشطة التي تدعم الاحتياجات الإنسانية الأساسية في أفغانستان. وهذا يستجيب مباشرة لما أخبرتنا دوائر العمل الإنساني أنها بحاجة إليه.

ويجب أن نكفل استمرار المجلس في تحقيق التوازن بين تمكين المعونة المنقذة للحياة والتقليل إلى أدنى حد من خطر حصول الأفراد أو الكيانات المدرجة أسماؤهم في قائمة الجزاءات المفروضة في عام ١٩٨٨ على أي فوائد. وسيستعرض مجلس الأمن هذه المسألة بعد عام.

ونرحب بالضمانات التي قدمتها حركة طالبان للسماح بوصول المساعدات الإنسانية والتزامها بعدم فرض ضرائب على المعونة. فهذا أمر حيوي لكفالة تمكن أكبر عدد ممكن من الأفغان من الاستفادة من المساعدة، بمن فيهم أضعف الفئات، مثل النساء والفتيات وأفراد الأقليات.

وأخيراً، أود أن أشيد بجميع أفراد أسرة الأمم المتحدة، بمن فيهم منسق الأمم المتحدة للإغاثة في حالات الطوارئ وفريقه، والممثلة الخاصة للأمين العام وفريقها، والجهات الفاعلة الإنسانية التي لا حصر لها في أفغانستان وخارجها، على كل ما يقومون به لتوسيع نطاق الاستجابة. وأود أن أعرب عن تضامننا مع الشعب الأفغاني في هذا الوقت العصيب.

*رفعت الجلسة الساعة ٩/٤٥.*